الأمم المتحدة S/PV.5859 (Resumption 1)

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٨٥٩** (الاستئناف ١)
الثلاثاء، ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد شركن/السيد دولغوف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إندونيسيا	السيد نتاليغاوا
	إيطاليا	السيد منتوفاني
	بلجيكا	السيد كيتس
	بنما	السيد أرياس
	بوركينا فاسو	السيد سومداه
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد مبارك
	جنوب أفريقيا	السيد ليهر
	الصين	السيد لي كيشين
	فرنسا	السيد كاسيانيدس
	فييت نام	السيد بوي ثي جيانغ
	كرواتيا	السيد سكراجيتش
	كوستاريكا	السيد وايزلدر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بايلي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة في

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-28222 (A)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أذكّر جميع المتكلمين، مثلما أشرت إليه في جلسة الصباح ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، بألا تتجاوز بياناتهم خمس دقائق بغية تمكين المجلس من الإسراع في الاضطلاع بعمله. أما الوفود التي لديها بيانات طويلة، فيرجى منها تعميم نصوصها المكتوبة والإدلاء بنصوص موجزة لدى التكلم في القاعة.

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل لبنان وأعطيه الكلمة.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي بأن أهنئكم، السيد الرئيس، على قيادتكم الحكيمة للمجلس خلال شهر آذار/مارس هذا، وأن أعرب عن أعمق تقديري للممثل الدائم لبنما على قيادته الماهرة للمجلس خلال الشهر الفائت. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام على ملاحظاته الاستهلالية الهامة، والسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على بيانه. فلقد أبرز البيان مرة أخرى التحديات الهائلة الماثلة أمامنا.

وفي مؤتمر أنابوليس أعلنت جميع الأطراف التزامها من جديد بخارطة الطريق، بهدف التوصل إلى اتفاق حول إقامة دولة للشعب الفلسطيني قبل نهاية العام الحالي. وماذا تدعو إليه المرحلة ١ من خارطة الطريق التي أيدها هذا المجلس؟ إن جميع الحاضرين هنا يعرفون أنها تتطلب أن ''تفكك إسرائيل فورا جميع المخافر الاستيطانية الأمامية المنشأة منذ آذار/مارس ٢٠٠١'' وأن ''تجمّد جميع أنشطة الاستيطان (بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات)''.

ولكن ماذا حدث منذ مؤتمر أنابوليس؟

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كشفت إسرائيل عن خطة لبناء ٣٠٧ منازل في الأراضي المحتلة، في جبل أبو غنيم، بالقرب من القدس الشرقية والذي تسميه ''هار هوما''. ولقد جاء ذلك القرار بعد أيام قليلة فقط من استئناف محادثات السلام مع الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، في أنابوليس. وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أعلنت إسرائيل عن خطط لبناء ما يزيد على ١ ١٠٠ شقة في القدس الشرقية المحتلة. وفي ١٧ آذار/مارس، لم يدع رئيس الوزراء، إيهود أولمرت، أي مجال للشك في نوايا حكومته عندما ذكر أن إسرائيل لن توقف البناء على الأرض المحتلة داخل القدس وفيما حولها.

وبالنسبة لهذه المسألة لا يسعنا إلا أن نثني على السيد روبرت سيري، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، الذي أعاد التأكيد، في إحاطته الإعلامية أمام هذه الهيئة في ٢٦ شباط/فبراير، على المبدأ القائل بأن استمرار النشاط الاستيطاني أمر غير قانوني في أي مكان في الأرض الفلسطينية المحتلة وهو يشكل عقبة أمام السلام. وقد شدد على أن أنشطة الاستيطان هي ''من ضمن أكبر العوامل التي تؤدي إلى تقويض الثقة بعملية أنابوليس وبآفاق إقامة دولة فلسطينية لديها مقومات البقاء.'' [S/PV.5846، الفقرة ٣].

وإننا لا نعتزم أن نتجاهل حقيقة أن خارطة الطريق، في مرحلتها ١ نفسها، تتطلب أن يقوم الفلسطينيون ''بالوقف الفوري وغير المشروط لإطلاق النار لإنهاء الأنشطة المسلحة وجميع أعمال العنف ضد الإسرائيليين في أي مكان''. ومع ذلك، هل يستطيع أي شخص حسن النية أن يتخيل بدرجة معقولة أن بإمكان الفلسطينيين أن يتوافقوا بالكامل مع هذه التوقعات، في الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل فرض حصار غير أخلاقي على غزة وتعريض سكانها

المدنيين لسياسة متعمدة من العقاب الجماعي؟ هذا بالإضافة إلى الغارات اليومية وعمليات التوغل التي تقوم بها في غزة والضفة الغربية على السواء.

إن هذه الحقائق، مهما كانت مؤلمة، ينبغي ألا تسمح لليأس بأن يسود. ويجب ألا نترك العملية التي بدأتها الولايات المتحدة في أنابوليس تخبو جذوتها. ومن ثم لا يسعنا إلا أن نؤيد الجهود المبذولة لعقد مؤتمر دولي ثان في موسكو للمساعدة على تحقيق سلام شامل وعادل على أساس قرارات الأمم المتحدة، ومرجعيات مؤتمر مدريد للسلام، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وأحكام مبادرة السلام العربية.

وعندما ننتقل إلى لبنان، وبخاصة إلى جنوبها، من الضروري الانتقال من الحالة المحفوفة بالمخاطر المتمثلة في وقف الأعمال القتالية إلى حالة الوقف الدائم لإطلاق النار. وقد احتفلت مؤخرا قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بالذكرى السنوية الثلاثين على وجودها في لبنان، هذا الوجود الذي تسبب فيه، في البداية، الغزو الإسرائيلي الواسع النطاق في عام ١٩٧٨ والذي استمر بسبب الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة التي انتهت بحرب صيف عام ٢٠٠٦ وأدت إلى اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وفي حين نعرب عن امتناننا العميق لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ونثني على أدائها الرائع وتعاونها الوثيق مع القوات المسلحة اللبنانية، فإننا نعيد التأكيد في هذه المناسبة على أن لبنان لا يزال يلتزم التزاما كاملا بالتنفيذ التام للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ويمتثل للالتزامات المترتبة عليه. ومع ذلك لا يزال يتعين على إسرائيل أن تمتثل لالتزاماتها بموجب ذلك القرار.

وفي حقيقة الأمر أشار الأمين العام في آخر تقرير له عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) إلى

> ”قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لاحظت عددا كبيرا من الانتهاكات الجوية الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني قامت بها يوميا تقريبا طائرات ومركبات جوية غير مأهولة، وأبلغت عن ذلك. ... وفي ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨ سجلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ٣٦ انتهاكا جويا“.

وخلص الأمين العام عن حق إلى أن ”عمليات التحليق الإسرائيلية فوق الأراضي اللبنانية تشكل جميعها انتهاكات للسيادة اللبنانية وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)“. (S/2008/135، الفقرة ١٧).

وفيما يتعلق بالقنابل العنقودية – وهي التركة الفتاكة التي خلفتها إسرائيل في الجنوب، والتي تقتل وتشوه الأطفال والمدنيين وخبراء إزالة الألغام، بالإضافة إلى تلويث الحقول الزراعية – فإن الوضع لا يزال، مع الأسف، دون تغيير بالرغم من النداءات العديدة من جانب المجتمع الدولي. وتدّعي إسرائيل أنها قدمت معلومات عن البيانات المتعلقة بالضربات، ولكن الأمين العام وصفها في تقريره بأن ”لها قيمة محدودة جدا“ (المرجع نفسه، الفقرة ٧٤).

وفيما يتعلق بالجزء الشمالي من قرية الغجر، اعتبر الأمين العام أن استمرار احتلاله بواسطة إسرائيل ”يشكل انتهاكا مستمرا لسيادة لبنان، وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وللخط الأزرق“ (المرجع نفسه، الفقرة ٧٠). ونعيد التأكيد هنا على تأييدنا للاقتراح الداعي إلى اضطلاع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، على أساس مؤقت، بالمسؤوليات الإدارية والإنسانية في الجانب اللبناني من قرية الغجر، فور انسحاب الجيش الإسرائيلي بالكامل من هناك.

ولا يزال استمرار الاحتلال الإسرائيلي لمزارع شبعا يشكل خطرا رئيسيا على الأمن والاستقرار في جنوب لبنان ويمثل انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وفي هذا

الصدد، نحث الأمين العام على البدء في عملية دبلوماسية طال انتظارها، على أساس اقتراحنا في خطة النقاط السبع بأن توضع هذه المنطقة تحت الوصاية المؤقتة للأمم المتحدة بعد انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية وإلى أن يتحقق تخطيط الحدود بين لبنان وسورية.

وفيما يتعلق بمسألة المحتجزين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، نعيد التأكيد على أن أعمال الاحتجاز هذه تشكل انتهاكا للقواعد الأساسية للقانون الدولي، وأنه ينبغي الإفراج عن هؤلاء الأسرى فورا ودون شروط. وبالنسبة للجنديين الإسرائيليين المختطفين في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦، تعيد الحكومة اللبنانية التأكيد على أنها لا تعرف أي شيء عن حالتهما أو مكان وجودهما، وأنها ما زالت مستعدة للتعاون مع الأمين العام في هذا الشأن.

كما نعيد التأكيد على أن الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا في الجنوب هي كما أشير إليها في اتفاق الهدنة لعام ١٩٤٩، وكما تكرر تأكيدها في الفقرة ٥ من منطوق القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونواصل التعبير عن ترحيبنا بالمساعدة التي تقدمها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في تعيين الخط الأزرق.

كما أود أن أبلغ المجلس أن السلطات اللبنانية تستمر في توخي مستوى عال من اليقظة إزاء النقل غير المشروع للأسلحة والعتاد. وفي هذا السياق، تعيد حكومتي التأكيد على أن مراقبة الحدود اللبنانية الشمالية والشرقية تظل مسؤوليتها المشتركة مع سورية، وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

أما بالنسبة إلى المحكمة الخاصة للبنان المعنية بعملية اغتيال رئيس الوزراء الأسبق، السيد رفيق الحريري، والأعمال الإرهابية المتصلة بها، نود أن نعرب عن تقديرنا للجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام من أجل إنشائها. كما نقر بالمساهمات الكريمة التي قدمتها الدول الأعضاء تجاه تمويلها، ونكرر تأكيد اقتناعنا القوي بأن هذه المحكمة ستكون أداة قضائية رئيسية لوضع حد للإفلات من العقاب.

أخيرا، فإنه في هذا اليوم، ٢٥ آذار/مارس، كان ينبغي أن يتم انتخاب رئيس جديد للبنان. وفي حين أن الانتخابات الرئاسية قد أُجلت مرة أخرى، فإنه لا يسعنا إلا أن نؤكد على أهمية عقد هذه الانتخابات، من أجل تحقيق الاستقرار والأمن في بلادي، في أقرب موعد ممكن وفقا لقواعد الدستور وعملا بالمبادرة العربية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي، بداية، أن أهنئ بلادكم الصديقة بترؤس أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر، كما نعرب عن جزيل الشكر للجهود التي قام بها المندوب الدائم لبنما وأعضاء وفده خلال الشهر الماضي. وأود أيضا أن أعبر عن سعادتي برؤية الأمين العام وقد شارك معنا في جزء من جلسة هذا اليوم.

إن تعامل الأمم المتحدة مع الصراع العربي – الإسرائيلي والقضية الفلسطينية لم يعد يحتمل أن يكون تعاملا روتينيا. ولا يجوز أن يقود عجز مجلس الأمن عن القيام بواجباته إلى نتائج وخيمة على منطقتنا وشعوبها. وبالتالي، فإن المطلوب من الأمم المتحدة هو العمل على تنفيذ القرارات التي اعتمدتها منذ تأسيسها، وحتى الآن، وأدانت فيها الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان، وممارسات إسرائيل اللاإنسانية والمخالفة للقانون الدولي الإنساني، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

لا يمكن لأي دبلوماسية وقائية أن تنجح بدون معالجة جوهر الأزمات في منطقتنا، ألا وهو الاحتلال

الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين والجولان وجنوب لبنان. وذلك بغية إيجاد تسوية للصراع العربي – الإسرائيلي تسوية عادلة وشاملة تستند إلى قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبادرة السلام العربية. إن الدعم المباشر أو غير المباشر الذي يوفره البعض لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية يتعارض ومبادئ وأسس القانون الدولي ويتم على حساب مصالح العرب والفلسطينيين. وهذا بحد ذاته يوجه رسالة خاطئة إلى إسرائيل، مفادها أن ما تقوم به من احتلال وعدوان واستيطان استفزازي وضم لأراضي الغير بالقوة، كلها أمور تحظى بتأييد هذه الأطراف الداعمة لإسرائيل. وكم هو حري بهذه الأطراف أن تضغط على إسرائيل لتنفذ استحقاقات السلام، لأن السلام في مصلحة جميع الأطراف، بما في ذلك تلك الأطراف الداعمة، بشكل أعمى، لإسرائيل، لأن غياب الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، واستمرار العدوان والتصعيد الناجم عنه، لا بد أن يضر بمصالح تلك الأطراف.

إن ما تقوم به إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة من قتل وقمع واعتقال وطرد وهدم للمنازل ومصادرة للأراضي لا يمكن وصفه إلا بأنه جرائم حرب وإبادة جماعية ومحرقة بحق الشعب الفلسطيني. فما زالت إسرائيل تستمر بممارسة سياسة القتل الموّجه، والعقاب الجماعي، وبارتكاب المجازر اليومية بحق الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة، والتي ذهب ضحيتها آلاف المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال. كما تستمر إسرائيل بإغلاق المعابر وتحويل قطاع غزة إلى أكبر سجن في العالم، وحرمان سكانه من الحصول على المتطلبات الأساسية للحياة؛ كما وتمنع المساعدات الإنسانية، بما فيها مساعدات الأمم المتحدة، من الوصول إليهم. لا، بل إن إسرائيل تمارس حق الدفاع عن النفس ضد الكهرباء والماء والدواء والغذاء. إن كل تلك الممارسات تشكل عقابا جماعيا، وتمثل انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة. وهذه الممارسات تؤكد، مرة جديدة، أن إسرائيل خارجة عن القانون؛ وأنها لا تعير أي انتباه للأعراف الدولية؛ وأنها تسعى وراء تفجير الأوضاع وعرقلة أي تسوية عادلة وشاملة للصراع. كما أن الوضع في الضفة الغربية لا يقل سوءا عما هو عليه في غزة، الشيء الذي أكده الكثير من كبار الموظفين الدوليين، مثل الفرو دي سوتو وجان زيغلر وجون دوغارد، كما أكده السيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، خلال إحاطته إلى المجلس الشهر الماضي، حيث أشار إلى استمرار إسرائيل ببناء جدار العزل، رغم فتوى محكمة العدل الدولية، إضافة إلى توسيع المستوطنات والاعتقال، والإجراءات المعروفة الأخرى والتي حولت جميعها حياة الفلسطينيين هناك إلى جحيم وزادت من معاناتهم.

إن عجز مجلس الأمن، خلال الأسابيع الماضية، عن اعتماد مشروع قرار يطالب بوقف الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية، يدمر ما تبقى من مصداقية لمجلس الأمن.

بالرغم من مضي أربعين عاما على الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري، ما زالت إسرائيل ترفض إعادة الجولان السوري المحتل إلى وطنه الأم، سورية وترفض الانصياع إلى قرارات الشرعية الدولية، خاصة قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١). لقد تجاوزت الممارسات الإسرائيلية كل الحدود القانونية والأخلاقية في الجولان السوري المحتل، حيث تستمر إسرائيل في سياسة الإرهاب والقمع للمواطنين السوريين فيه، وزج أبنائه في السجون والمعتقلات، إذ وصلت مدة اعتقال بعضهم إلى ما يقارب الثلاثين عاما، بدون أي وجه حق، في ظروف تعرض حياتهم لخطر الموت، نتيجة تجاهل سلطات الاحتلال لوضعهم الصحي، ونخص بالذكر المواطن الأسير بشر المقّت، الذي ناشدت حكومتي الأمين العام والصليب الأحمر التدخل لإنقاذ حياته. وفي هذا

السياق، نطالب الأمم المتحدة ومجلس الأمن الضغط على إسرائيل لإطلاق سراح هؤلاء الأسرى، بمن فيهم الصحفي السوري عطا فرحات، الذي اعتقلته إسرائيل بسبب عمله الصحفي الوطني. كما تستمر إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال بمنع أهالي الجولان السوري من زيارة عائلاتهم وأقربائهم في وطنهم الأم سورية. بل إن سياسات إسرائيل تمتد لتمس بمصادر رزق أبنائنا في الجولان، في محاولات مستمرة للتضييق عليهم في سبل عيشهم. وليس أدل على ذلك من سياسات قلع الأشجار المثمرة، والتي لم يكن آخرها قلع ٣٧٠ شجرة تعود ملكيتها للمواطن ماجد أبو عواد بتاريخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وقد أحطنا أعضاء المجلس بحيثيات هذا الاعتداء في رسالتنا، التي تم تعميمها بتاريخ ٦ آذار/مارس ٢٠٠٨.

ومما لا شك فيه أن التصعيد الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، والمناورات التي ستجريها إسرائيل في الجولان السوري المحتل، والحشود على الحدود اللبنانية، وتكثيف الاستيطان في القدس المحتلة، والاستمرار ببناء الجدار العازل، واغتيالات الفلسطينيين، كل هذه الأمور ستجعل الحالة في الشرق الأوسط، والصراع العربي – الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية، من جملة الأمور التي سيتناولها مؤتمر القمة العربية الذي سيعقد بعد أيام في دمشق. إن التصعيد الإسرائيلي يستهدف التأثير سلبا على مؤتمر القمة العربية، وتصعيد الأجواء في المنطقة مع اقتراب انعقاده. وبدلا من تلقف يد السلام العربية الممدودة، فإن إسرائيل تقوم من الآن باستفزاز عواصم المنطقة تماما كما فعلت خلال مؤتمر قمة بيروت عام ٢٠٠٢، عندما ارتكبت مجازر جنين بعد ساعات فقط من اعتماد مبادرة السلام العربية. ولذلك فإن مؤتمر قمة دمشق يكتسي أهمية بالغة، في ضوء هذه المعطيات. وسيكون مؤتمر القمة هذا مناسبة للقادة العرب للتباحث وتنسيق المواقف، وسيكون مؤتمر قمة للتضامن العربي، وتوحيد الآراء والمواقف لمواجهة التحديات الإسرائيلية، وبالتالي، فإنه سيكون مؤتمر قمة مسؤولا بامتياز.

لقد اختارت سورية السلام العادل والشامل كخيار استراتيجي استنادا إلى مرجعيات السلام المعروفة وقرارات الشرعية الدولية. وهذا يعني، قطعا عودة الأراضي العربية المحتلة كافة، بما فيها الجولان السوري المحتل، حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، لأن استمرار الاحتلال يتناقض مع السلام، ويعني بدوره قطعا، استنهاض الوسائل الكفيلة بإنهائه. والسؤال الذي يبقى مطروحا هو: إذا لم تجد اليد العربية الممدودة للسلام يدا ممدودة أيضا للسلام من الجانب الآخر، فهل من مبرر لبقاء هذه اليد العربية ممدودة؟

إن توثيق إرهاب الدولة الإسرائيلي يحتاج إلى موسوعة ومتحف وأرشيف، متخصصة كلها في تسليط الضوء على جرائم الإبادة وجرائم الحرب وجرائم التطهير العرقي التي مارستها إسرائيل على امتداد تاريخها الدموي ضد الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين والمصريين والأردنيين وغيرهم. والمفارقة العجيبة، في هذا الصدد، هي أن من يتحدثون عن آلامهم من المحرقة النازية يصرخون علنا أنهم يريدون أن يذيقوا الشعب الفلسطيني مرارة محرقة جديدة، ولكن من صنع إسرائيلي هذه المرة!

ونحن لسنا وحدنا الذين نقول إن إسرائيل دولة تمارس جرائم حرب وجرائم إبادة ضد الفلسطينيين، وإنما هناك مسؤولون غربيون مرموقون يشاطروننا هذا الرأي، ومن بينهم مسؤولون دوليون كبار في الأمم المتحدة نفسها. ولقد شهد العديد منهم على ذلك أمام هذا المجلس. ولم يكن الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر وحده من قال إن إسرائيل تمارس الفصل العنصري ضد الفلسطينيين، بل

سبقه إلى ذلك المطران دزموند توتو، الذي خبر العنصرية بنفسه، والمقرران الخاصان جان زيغلر وجون دوغارد.

إن لإسرائيل أكبر سجل أسود من الاعتداءات على القوات الدولية لحفظ السلام في منطقتنا، وهي اعتداءات وصفها الأمين العام السابق كوفي عنان أمام هذا المجلس بأنها متعمدة. وتبقى إسرائيل الدولة الوحيدة في العالم التي تعتمد سياسة القتل المُستهدف، وترصد اعتمادات لهذه السياسة المدانة دوليا في ميزانيتها السنوية التي يصادق عليها الكنيست الإسرائيلي. وإذا كانت إسرائيل قد حافظت على سرية هذا البند منذ تأسيسها عام ١٩٤٨، فإنها منذ عام ٢٠٠٠ تقوم برصد هذه الاعتمادات بشكل مفضوح ومكشوف.

كما أنها وعبر التاريخ، اخترقت كل الحدود، وقامت بعمليات إرهابية خارج أراضيها، بدءا من تونس العاصمة وانتقالا إلى بيروت، وقبرص، وكل العواصم الأوروبية. إن ما ورد في بيان المندوب الإسرائيلي من اتهامات ضد بلادي يثير السخرية فعلا حيث يتناسى المندوب سياسة الإرهاب الرسمية التي أدخلتها إسرائيل إلى المنطقة منذ ما قبل إنشائها فوق أرض فلسطين عام ١٩٤٨. فمن المعروف للقاصي والداني أن العصابات الإرهابية، مثل ''شتيرن'' و ''إرغون'' و ''هاغانا'' قد قتلت عشرات الآلاف من الفلسطينيين، وشردت الملايين منهم خارج أراضيهم، واغتالت مبعوث الأمم المتحدة، الكونت برنادوت في القدس، لأن ضميره الحي دعاه إلى المطالبة بإعادة النظر في قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين.

لقد ارتكبت إسرائيل أول عملية قرصنة جوية في التاريخ الحديث عندما اختطفت طائرة مدنية سورية عام ١٩٥٤. كما قامت بتنفيذ اغتيالات سياسية في بيروت عام ١٩٦٨ لمفكرين فلسطينيين عُزل، وقامت بتفخيخ سيارات لاغتيال رؤساء بلديات فلسطينيين في الثمانينات. كما أن السلوك العدواني الإسرائيلي في المنطقة أدى إلى القيام بخمس عمليات لحفظ السلام، وتعاونت إسرائيل مع نظام الأبارتيد العنصري في جنوب أفريقيا بسبب تشابه عقيدة هذا النظام مع عقيدة التطهير العرقي والفصل العنصري اللذين تطبقهما إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة. لا بل والأعجب أن إسرائيل قامت بقصف سفينة التجسس الأمريكية ''ليبيرتي'' خلال حرب ١٩٦٧ بسبب تأكدها من رصد هذه السفينة لأوامر إعدام جماعية بحق الأسرى المصريين في سيناء آنذاك ونذكر أيضا بأن الإسرائيليين قد أسقطوا طائرة مدنية ليبية عام ١٩٧١.

أخيرا، سيدي الرئيس، إن ما ورد على لسان مندوب الولايات المتحدة الأمريكية من إيحاءات بتدخل بلادي في الشؤون الداخلية اللبنانية يثير الاستغراب، لأن التدخل الأمريكي في الشؤون اللبنانية يتم على مدار الساعة، وبشكل علني، ودون ضوابط دبلوماسية أو سياسية. وأثارت هذه التدخلات الأمريكية امتعاض شرائح واسعة من الشعب اللبنانية وشعوب المنطقة. ولا يمكن للتدخلات الأجنبية في الشؤون اللبنانية أن تخدم الاستقرار في لبنان، والأمن في لبنان، والسلم الأهلي في لبنان. إن لبنان بحاجة ماسة إلى من يشجع على وحدته الوطنية، واستقراره وسلمه الأهلي، واستقلاله السياسي، بعيدا عن أي نفوذ أو هيمنة. إن من يهتم بلبنان يجب أن يتعامل معه في ضوء إرادة شعب لبنان، وأن يدرك تكامل لبنان مع محيطه العربي الطبيعي، وألا يهدد استقرار لبنان بإرسال البوارج الحربية إلى شواطئه.

الرئيس (تكلم بالروسية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أبلغ المجلس بأنه ربما كان هناك خطأ في الترجمة الفورية في وقت سابق. فالرئيس طلب إلى المتكلمين أن يقصروا بياناتهم على خمس دقائق، وليس ١٥ أو ٢٥ دقيقة.

وأعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): السيد الرئيس، أسمحوا لي في البداية أن البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وهي رئاسة متميزة اتصفت بالحيوية والديناميكية، كما أنها تنسجم مع دور الاتحاد الروسي البناء فيما يتصل بمسألة الشرق الأوسط، على النحو الذي عكسته جولة وزير الخارجية الروسي لافروف للمنطقة مؤخرا. كما أتقدم بالشكر والتقدير لسلفكم بنما على رئاستها للمجلس خلال شهر شباط/فبراير المنصرم. ويتقدم وفدي بالشكر للسيد الأمين العام على مشاركته وعلى البيان الهام الذي أدلى به في فاتحة أعمال هذه الجلسة. والشكر كذلك للسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على الإحاطة الإعلامية التي قدمها للمجلس. كما يسعدني أن أخاطب المجلس اليوم نيابة عن المجموعة العربية الممثلة لدول الجامعة العربية.

ينعقد مجلس الأمن اليوم وتدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا تخفى وقائعه على أعضاء المجلس الموقر، ولا على المجتمع الدولي ككل، في ظل إصرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال على قتل كل بارقة أمل في سلام عادل ومستدام، خاصة بعد الزخم الذي تولد عن مؤتمر أنابوليس. لقد ظل المواطنون الفلسطينيون منذ أكثر من أربعة عقود – هي عمر الاحتلال الثقيل على أراضيهم – يتطلعون إلى نيل حقوقهم وتحقيق تطلعاتهم المشروعة في قيام دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، وحق العودة للاجئين وفق قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). إن إسرائيل لم تتوان في وأد آمال السلام وإطالة معاناة الشعب الفلسطيني فحسب، بل أنها جعلت من سياسات الاستيطان وترويع المدنيين وغيرها من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية سياسة ثابتة وتوجها واضحا.

ولعله ليس بخاف أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تقوم يوميا وعلى مرأى ومسمع من العالم بممارسات تتنافى كليا مع أحكام القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وذلك بالاعتداء على المدنيين العزل وقفل المعابر ومنع المواطنين من الحصول على احتياجاتهم الأساسية من المعونات الإنسانية، مما أدى إلى تدهور مريع في أوضاع المواطنين، خاصة في قطاع غزة، بالإضافة إلى استمرار التوسع في بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي، واستمرار البناء في الجدار العازل بالرغم من فتوى محكمة العدل الدولية، وكذلك استمرار اعتقال آلاف الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء، إن إسرائيل لا تقتل آمال الشعوب المحبة للسلام في فلسطين مستقلة وشرق أوسط مستقر فحسب، بل إنها تغتال كذلك أي مصداقية أو أمل متوفر في هذه المنظمة لإحقاق الحق وتمكين العدالة. لقد تسببت إسرائيل بسياساتها الهمجية في إضعاف سلطة الأمم المتحدة ودورها ومصداقيتها بصورة لا تقبل الجدل.

وفي ظل الأوضاع المتفاقمة في منطقة الشرق الأوسط بسبب التعنت الإسرائيلي ورفضه الرضوخ لإرادة السلام، وفي ظل التهديد المستمر للأمن والسلم الدوليين الذي تتسبب فيه إسرائيل، بات العالم ينتظر من مجلسكم أن يتخذ إجراءات حاسمة وعاجلة تُلزم إسرائيل بالخضوع لإرادة السلام، ووقف حمامات الدم في غزة والضفة الغربية، والعمل على اتخاذ خطوات عاجلة لبدء عملية سلام عادلة تفضي إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧، وقيام دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، وبناء على مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية، وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) وكذلك قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

لقد حان الوقت لأن يخيب هذا المجلس التوقعات التي تشير إلى أنه أصبح رهنا بل رهينة لبعض أعضائه المنحازين لطرف معين في الصراع في الشرق الأوسط، وهو إسرائيل، وأن يتحمل مسؤولياته، وأن يُبقي على ثقة الشعوب المتطلعة إلى إجراءات عادلة وصارمة لوقف المشاهد اليومية التي تدمي القلوب والتي نراها كل يوم في القنوات الفضائية ووسائل الإعلام، قتلا للأطفال وترميلا لأمهاتهم، وأن يوقف إجراءات العقاب الجماعي التي تتنافى مع مبادئ القانون الدولي ومبادئ ميثاق هذه المنظمة، وأن يوقف قتل المدنيين العزل وأن يفتح باب الأمل لحياة كريمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وما زال الجولان السوري المحتل يعاني الاحتلال الإسرائيلي منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وما زال سكانه يعانون أشد المعاناة من الممارسات اللاإنسانية للاحتلال والضم الإسرائيليين، وذلك على الرغم من قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١). كما أن بناء المستوطنات والإجراءات العقابية الجماعية المفروضة بحق المواطنين السوريين في الجولان الرافضين للاحتلال ما زالت مستمرة في انتهاك واضح للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وكما أوضح السيد باسكو، فإن إجراءات بناء المستوطنات في الجولان السوري لا تزال مستمرة. وما زالت الأراضي العربية في لبنان ترزح تحت الاحتلال الإسرائيلي أيضا، وما زالت إسرائيل تواصل انتهاكاتها الأرضية والجوية والبحرية لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وما زالت تمتنع عن تقديم خرائط الألغام والقنابل العنقودية التي قامت بإلقائها خلال حربها التدميرية على لبنان في صيف عام ٢٠٠٦ والتي يعاني المواطنون من آثارها حتى الآن. إن من واجب هذا المجلس أن يعمل دون إبطاء على إزالة الاحتلال الإسرائيلي وضمان انسحابه من الأراضي العربية المحتلة في سوريا وفي لبنان.

لقد أكدت البيانات التي أُدلي بها في هذه الجلسة من قِبل ممثلي المجتمع الدولي التضامن التام مع نضال الشعب الفلسطيني العادل لتقرير مصيره وقيام دولته المستقلة. كما أكدت المداولات التطلع إلى قيام هذا المجلس بما يمليه عليه دوره الهام في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، والقيام بالإجراءات الكفيلة بتحقيق السلام العادل للشعب الفلسطيني، ووقف إجراءات العقاب الجماعي وإلزام إسرائيل بالانسحاب من كل الأراضي العربية التي احتلتها حتى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. ونأمل ألا تكون الليلة أشبه بالبارحة.

إن المجموعة العربية تتطلع إلى دور متعاظم من قِبل هذه المنظمة الدولية، اتصالا لإرثها فيما يتعلق بمسألتي فلسطين والشرق الأوسط. ونتطلع، في إطار جهود تفعيل دور هذه المنظمة الدولية إلى رؤية السيد الأمين العام مشاركا في قمة دمشق العربية أواخر هذا الشهر. ونأمل أن يُصار كذلك إلى إنهاء عاجل للاحتلال الإسرائيلي، آخر قلاع الاستعمار في عصرنا الحديث.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أميل (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي.

يمثل تحقيق السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط ومحوره التسوية العادلة والدائمة للقضية الأساسية وهي فلسطين هدفا مشتركا للمجتمع الدولي، بما فيه هذا المجلس. ولمنظمة المؤتمر الإسلامي اهتمام قوي ومباشر بتحقيق هذا الهدف. ويتجلى هذا الاهتمام في التزامنا الطويل الأجل إزاء القضية المشروعة لشعب فلسطين وجميع الأراضي العربية المحتلة الأخرى وتضامننا معها. ويستمد موقف منظمة المؤتمر الإسلامي القائم على المبدأ جذوره من اقتناعها الراسخ

بسيادة القانون الدولي، وضرورة احترام ميثاق الأمم المتحدة، وبصفة خاصة مبدأ التساوي في الحقوق، وتقرير الشعوب لمصيرها، والتسوية السلمية للنزاعات.

وقد جدد مؤتمر القمة الحادي عشر لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعقود يومي ١٣ و ١٤ آذار/مارس في داكار، بالسنغال، تأكيده لأهمية قضية القدس الشريف المحورية للأمة الإسلامية بأسرها. وفي إعلان داكار، أكد العالم الإسلامي مجددا تضامنه مع النضال البطولي للشعب الفلسطيني من أجل إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وأكد مؤتمر القمة مجددا دعوته إسرائيل إلى الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتمكين من إقامة دولة فلسطين المستقلة، والانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، واحترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية. وأعلن الزعماء من جديد موقفهم المشترك من التسوية الشاملة للقضية الفلسطينية وفقا لقرارات منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، انطلاقا من التزام منظمة المؤتمر الإسلامي الدائم بعملية سلام الشرق الأوسط.

والإطار لعملية السلام في الشرق الأوسط معروف للكافة. فهو يستند بصفة رئيسة على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبخاصة قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام. والنمط الإسرائيلي في رفض الامتثال لهذه القرارات هو الذي يقف حائلا دون تحقيق السلام والاستقرار في هذه المنطقة. ومن دواعي الأسف أن نفس هذا السلوك المتمثل في عدم وفاء إسرائيل بالتزاماتها هو الذي يحبط التفاهم والأهداف المتعلقة بالمبادرتين الهامتين اللتين تم الاضطلاع بهما في الآونة الأخيرة، في أنابوليس وباريس، لإحياء عملية السلام وإنهاء الاحتلال وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

إن هذا وضع مأساوي. فآمال السلام التي بُعثت يبددها الهجوم العسكري المستمر الذي تشنه إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، ضد السكان المدنيين الفلسطينيين الأبرياء العزل المحاصرين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة.

ويشكل هذا الاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة من جانب إسرائيل، بما فيه القصف بالطائرات الحربية والمدفعية الأرضية وعمليات الاستهداف بالقتل خارج نطاق القانون، في جملة انتهاكات جسيمة أخرى للقانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، تحديا لضمير المجتمع العالمي. ونشعر بعميق الحزن والأسى لفداحة الخسائر بين صفوف المدنيين، ومنهم النساء والأطفال والرضّع، والصدمات النفسية التي يتحملها الشعب الفلسطيني في وجه عملية تدمير واسع النطاق.

ولا مبرر على الإطلاق لهذا اللجوء الأرعن للقوة والعقاب الجماعي وترويع السكان المدنيين من جانب الدولة القائمة بالاحتلال. وتشارك منظمة المؤتمر الإسلامي في الإعراب الدولي عن القلق إزاء زيادة التدهور في الحالة الإنسانية المفجعة أصلا في قطاع غزة، الناجمة عن تصعيد إسرائيل العسكري واستمرار حصارها غير القانوني لقطاع غزة.

وبالمثل، لا تؤدي الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية ضد السكان المدنيين في الضفة الغربية، بما فيها مواصلة تشييد المستوطنات الجديدة والجدار إلا إلى تعزيز حلقة العنف، وتقويض الخطوات التي تتخذها السلطة الفلسطينية لإقرار الهدوء والأمن، وتهديد احتمالات السلام.

ويجب أن يرد المجتمع الدولي على هذه السياسة المتعمدة لتصعيد الحالة على أرض الواقع بهدف إخراج عملية السلام الهشة عن مسارها. ويجب أن تتحمل إسرائيل المسؤولية عن أفعالها وعواقبها الخطيرة بالنسبة للسكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لقد حان الوقت لضمان الاحترام لسيادة القانون بوضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب. وتؤيد منظمة المؤتمر الإسلامي دعوة الأمين العام بان كي - مون إلى التحقيق في الحوادث التي يقتل فيها المدنيون أو يصابون، وإلى كفالة المساءلة. وتتوقع منظمة المؤتمر الإسلامي أن تُتخذ إجراءات للمتابعة في هذا الصدد.

ويجب على مجلس الأمن بصفة خاصة أن يتصرف على نحو متسم بالمصداقية والتوقيت المناسب والفعالية تنفيذا لمسؤولياته بموجب الميثاق بأن يتصدى للخطر الذي يتهدد السلام والأمن الدوليين. ولا يمكن أن يظل المجلس ملتزما الصمت ومهمشا بينما تتصاعد هذه الأزمة، مقوضة دعائم القانون الدولي وحرمة حياة المدنيين والرؤية المتمثلة في التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل على النحو الوارد في قرارات المجلس ذاته.

ومن المؤسف وغير المقبول أن يواجه مجلس الأمن طريقا مسدودا حتى فيما يتعلق بإعلان رده على العنف والتدهور في الحالة على أرض الواقع. ويجب أن يدين المجلس قتل المدنيين وأعمال العنف، وأن يتخذ تدابير لتحقيق وقف فوري لإطلاق النار واحترامه من جميع الأطراف ولضمان امتثال إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، امتثالا كاملا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وأن يطلب الإنهاء الفوري للحصار المفروض على قطاع غزة.

علاوة على هذه الخطوات المباشرة البالغة الأهمية، لا بد للمجلس من أن يؤدي دوره الاستراتيجي الصحيح في مسعى السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط. ولا بد أن يظهر الإرادة السياسية اللازمة لضمان التنفيذ الكامل لجميع قراراته دون تمييز، وللرد الفعال على عدم الامتثال. ولا بد له من أن يستعيد وضعه بوصفه جهة التنسيق للجهود الدولية، وأن يعزز التعاضد بين مختلف المبادرات والمسارات السياسية والأمنية والإنسانية. ولا بد أن يكون المجلس هو الضامن الأساسي للتفاهمات والاتفاقات التي تبرمها الأطراف، بما في ذلك التزامات كل منها بموجب خارطة الطريق، التي يجب أن يشرف عليها أيضا.

وهكذا يجب أن يبذل مجلس الأمن جهودا متضافرة لإحداث تحسن سريع وملموس في الحالة على أرض الواقع في الأراضي المحتلة، وذلك بجملة طرق منها إطلاق سراح السجناء ورفع جميع أنواع الحصار والقيود. ويجب أن يكفل توقف إسرائيل عن جميع السياسات والأفعال التي تحاول بها تغيير الحقائق على أرض الواقع ويمكن أن تضر بالتسوية النهائية، بما فيها سلامة الدولة الفلسطينية المقبلة وتمتعها بمقومات البقاء. ويجب أن توقف إسرائيل تشييد الجدار العازل غير القانوني، وأن تجمد جميع الأنشطة الاستيطانية، وأن تفكك مراكز المستوطنين المتقدمة غير المأذون بها.

وينبغي أن يكفل المجلس تقديم المساعدة الإنسانية الكافية وتوفير جميع السلع والخدمات الضرورية في الأراضي المحتلة على الفور ودون قيود، فضلا عن تعزيز الدعم الاقتصادي والاجتماعي والتقني المقدم من المجتمع الدولي لأغراض منها بناء مؤسسات الدولة والجهاز الأمني للسلطة الفلسطينية.

إن السلام لا يتجزأ. ولهذا السبب فإن مؤتمر قمة داكار، مع تأكيده مجددا المطالبة بإعادة الحالة القائمة على

أرض الواقع في قطاع غزة إلى ما كانت عليه قبل أحداث حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أكد مرة أخرى ضرورة إجراء حوار وطني فيما بين الفلسطينيين لتحقيق المصالحة واستعادة الوحدة خدمةً لمصالح الشعب الفلسطيني الوطنية العليا. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الجاري بذلها لتحقيق الوحدة بين الأطراف الفلسطينية دعما كاملا وأن يرحب بالإنجاز الذي تحقق في صنعاء.

ومفتاح النجاح في حل الصراع العربي – الإسرائيلي يكمن في معالجة سببه الجذري، وهو استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. وهذه هي فحوى عملية السلام التي لن يقبل المجتمع الدولي أي تشويه أو تغيير أحادي الجانب لها. وتدعو منظمة المؤتمر الإسلامي إلى انسحاب إسرائيل الكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية ، وجميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري.

وسيظل السلام الشامل في الشرق الأوسط مطلبا بعيد المنال ما لم يعالج الصراع العربي – الإسرائيلي بجميع جوانبه، بما في ذلك المسار السوري – الإسرائيلي واللبناني – الإسرائيلي. ولذلك نحث على إحراز تقدم في تلك المسارات المتوازية من أجل التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة. ويجب أن تنسحب إسرائيل تماما من أرض لبنان، ومن الجولان السوري المحتل، وأن تمتثل لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) امتثالا كاملا.

وتؤكد منظمة المؤتمر الإسلامي من جديد دعمها الراسخ للشعب الفلسطيني من أجل إعمال حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين ذات السيادة والمستقلة والقادرة على البقاء على أساس حدود عام ١٩٦٧، على أن تكون عاصمتها القدس الشريف، وللتسوية العادلة لمشكلة اللاجئين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

وبفضل تمسكنا بالتزامنا المخلص بتحقيق هذا الهدف الأكبر، بالرغم من النكسات الأخيرة والتطورات السلبية في الأراضي المحتلة، رحب مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة المؤتمر الإسلامي في داكار بإعادة إحياء عملية السلام. وطالب المؤتمر بالاستفادة بالزخم الحالي بغية التوصل إلى اتفاق على التسوية النهائية قبل نهاية عام ٢٠٠٨. وطالب أيضا بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء. ومنظمة المؤتمر الإسلامي مستعدة وراغبة في العمل مع المجتمع الدولي ومجلس الأمن لتحقيق هذا الهدف الجماعي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد ماليركا دياز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أدلي ببيان أمام مجلس الأمن باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن الشكر للأمين العام بان كي – مون على حضوره هنا في هذا الصباح من أجل مناقشتنا. وأعرب عن الشكر أيضا لوكيل الأمين العام السيد لين باسكو على إحاطته الإعلامية.

وكما هو معروف ما زال الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة آخذا في التدهور وسمته العنف المميت وعدم الاستقرار والتوتر الشديد. وتواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في انتهاك خطير للقانون الدولي، وبما يتناقض مع عملية السلام، جملة أمور منها، القيام بهجمات عسكرية ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة؛ وتواصل التوسع في مستوطناتها غير الشرعية وفي تشييد الجدار في الضفة الغربية، بما في ذلك تشييد الجدار في القدس الشرقية المحتلة وفيما حولها؛ وتواصل أيضا فرض

حالات الإغلاق والقيود على الحركة، بما في ذلك عن طريق حصار قطاع غزة، حيث تستمر معاناة السكان المدنيين الفلسطينيين المنعزلين والمحبوسين من أزمات إنسانية جد خطيرة. وفي الوقت نفسه، ما زال الوضع في لبنان معقدا وما زال الاحتلال الإسرائيلي للجولان السورية مستمرا.

كل هذه الحقائق الواقعة لا تؤثر على منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل أيضا على المجتمع الدولي بأسره لأنها تؤثر بصورة خطيرة على احتمالات إقرار السلام، وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة وفي ما وراءها، على حد سواء.

وحركة بلدان عدم الانحياز رغم إدراكها للجهود المبذولة مؤخرا من أجل النهوض بقضية السلام، تعتقد بقوة بأن عدم احترام السلطة القائمة بالاحتلال للقانون الدولي، واحتلالها غير الشرعي المستمر، ما زالا يشكلان عقبات رئيسية تعترض نجاح الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل. وتؤكد حركة بلدان عدم الانحياز من جديد أسفها العميق لأن الشعب الفلسطيني يعاني منذ أكثر من ٤٠ سنة تحت نير الاحتلال العسكري الإسرائيلي الوحشي وبسبب استعمار أراضيه منذ عام ١٩٦٧ واستمرار حرمانه من حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وما زالت حصيلة أرواح البشر القتلى، والمصابين بجراح، والمشردين، ومن هم بلا مأوى، والفقراء، ومن لا تتوفر لهم إمكانية الحصول على الاحتياجات الأساسية في الأرض الفلسطينية المحتلة، آخذة في الزيادة بمعدل يُنذر بالخطر. وبلغ معدل الفقر في الوقت الحاضر نسبة ٦٥,٨ في المائة في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي قطاع غزة تزيد نسبته الإجمالية عن ٧٩ في المائة من السكان. وكاد استمرار حالات الإغلاق التي تقوم بها إسرائيل والقيود التي تفرضها على الحركة وإمكانية وصول الأفراد والسلع بما في ذلك السلع الإنسانية والسلع الطبية – أن يؤدي إلى استحالة تحقيق الانتعاش الاقتصادي الفلسطيني، وما فتئ يسبب تفاقم الأزمات الإنسانية السائدة ويزيد من حالة عدم الاستقرار في الوضع على أرض الواقع. وأسفرت هذه الإجراءات العنيفة وغير الشرعية عن تعميق معاناة أفراد الشعب الفلسطيني الأبرياء والعزل، في قطاع غزة، الذين يعانون بالفعل من الفقر المدقع بسبب استمرار فرض الحصار الإسرائيلي الذي عطل حياتهم وسبب لهم أزمات إنسانية.

وفضلا عن ذلك، تواصل إسرائيل، انتهاكاتها للعديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، بما يتناقض مع فتوى محكمة العدل الدولية، فضلا عن انتهاكها لقرار الجمعية العامة دإ-١٥/١٠ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الذي يؤكد من جديد عدم شرعية تشييد الجدار على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وتواصل بناء ذلك الجدار وفرض نظام تصاريح مرتبط به وتواصل تشييد مستوطناتها غير الشرعية وتوسعها.

وما زالت حركة بلدان عدم الانحياز تشعر ببالغ القلق بسبب القرارات التي اتخذتها إسرائيل مؤخرا لمواصلة تشييد المستوطنات غير الشرعية والجدار. ونعرب عن قلقنا أيضا إزاء التدمير المادي والاقتصادي والاجتماعي الكبير الناتج عن هذه الممارسات الاستعمارية غير الشرعية والهدامة، والتي تقسم الأرض الفلسطينية المحتلة إلى أماكن محصورة منعزلة محاطة بالجدران، والتي عزلت القدس الشرقية عن بقية الأرض، وقوضت وحدة الأرض الفلسطينية، وسلامتها وتداخل أراضيها. وفضلا عن ذلك، يدمر هذا التشييد مجتمعات برمتها، ويشرد الآلاف من المدنيين الفلسطينيين ويعزل عشرات الآلاف من الفلسطينيين في كانتونات منعزلة.

ومن شأن استمرار هذه الأعمال غير الشرعية أن يهدد احتمالات إقرار السلام لأنها تؤدي ماديا إلى استحالة تحقيق حل الدولتين وإقرار السلام. الأمر الذي يتطلب اهتمام مجلس الأمن بصورة عاجلة، لأنه لا يمكن إنكار النتائج السلبية إلى حد كبير التي أثرت على عملية السلام.

إن عملية السلام ليست على هامش الوضع على أرض الواقع. ومثلما تفيد الأعمال الإيجابية والتقدم في عملية السلام في الأوضاع المذكورة آنفا، تؤثر الأحداث السلبية والأعمال غير الشرعية التي تركبها إسرائيل تأثيرا ضارا إلى حد كبير ليس على الوضع على أرض الواقع فحسب، بل أيضا على عملية السلام نفسها.

وتؤكد حركة بلدان عدم الانحياز من جديد طلبها إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن توقف جميع انتهاكاتها ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وأن تمتثل امتثالا صارما لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني وقواعد حقوق الإنسان.

لقد سعت حكومة لبنان بصورة متواصلة إلى تحقيق الاستقرار في الوضع في أرضها عقب العدوان الإسرائيلي الوحشي والانتهاكات الخطيرة لسلامتها الإقليمية وسيادتها. وتكرر حركة بلدان عدم الانحياز التأكيد على ارتياحها للخطوات التي اتخذتها الحكومة اللبنانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ولا سيما من خلال وزع القوات المسلحة اللبنانية في المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني وعلى طول الخط الأزرق. وترحب الحركة أيضا بوزع القوات المسلحة اللبنانية على طول الحدود الشمالية والشرقية للبنان بغية ضمان استتباب الأمن وتحقيق الاستقرار على الحدود.

وما زالت حركة بلدان عدم الانحياز تشعر ببالغ القلق إزاء الانتهاكات الإسرائيلية الجوية والبرية المستمرة للخط الأزرق في مخالفة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونطالب إسرائيل بقوة بأن تنهي احتلال الجزء الشمالي من قرية الغجر، الواقعة على الجانب الشمالي من الخط الأزرق، وأن تمتنع على الفور من ارتكاب أي انتهاك للسيادة اللبنانية وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فضلا عن الامتناع عن أي استفزاز للقوات المسلحة اللبنانية أو لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وتطالب حركة بلدان عدم الانحياز بالتوصل على الفور إلى تسوية لمسألة مزارع شبعا مع الاحترام التام لسيادة لبنان على أراضيه، على نحو ما نص عليه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونطالب جميع الأطراف أن تتعاون من أجل حماية حقوق سيادة لبنان في تلك المنطقة، وننوه بالمساعي الهامة التي يبذلها الأمين العام في هذا الصدد.

وتدرك حركة بلدان عدم الانحياز بعمق التحدي الهائل الذي يواجهه لبنان والناجم عن ١,٢ مليون قنبلة عنقودية ألقتها إسرائيل على لبنان خلال هجومها عليه في عام ٢٠٠٦. ومرة أخرى تشجب الحركة استخدام إسرائيل لهذه الأسلحة وتعرب عن استيائها إزاء مجموع عدد الوفيات بسبب هذه القنابل. وتطالب حركة بلدان عدم الانحياز بقوة إسرائيل بتقديم المواقع المحددة بدقة التي توجد فيها هذه الأسلحة المميتة وخرائط الألغام الأرضية التي زرعتها أثناء احتلالها للجنوب اللبناني.

وتعرب الحركة عن تأييدها لخطة العمل المتكاملة الواردة في بيان وزراء خارجية جامعة الدول العربية الصادر في ٥ كانون الثاني/يناير بشأن لبنان. وفي هذا الصدد، تثني الحركة على الجهود التي يبذلها أمين عام جامعة الدول العربية لتنفيذ هذه الخطة.

وتؤكد الحركة مجددا على أن جميع التدابير والإجراءات التي تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة

بالاحتلال، والتي تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والمادي والسكاني والهياكل المؤسسية في الجولان السوري المحتل، وكذلك التدابير الإسرائيلية لفرض القانون والإدارة هناك، باطلة ولاغية وليس لها أثر قانوني.

ونؤكد أيضا من جديد أن كل هذه التدابير والإجراءات، بما في ذلك بناء المستوطنات الإسرائيلية غير المشروع وتوسيعها في الجولان السوري منذ عام ١٩٦٧، تشكل انتهاكات للقانون الدولي، والاتفاقات الدولية، وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، ومعاهدة جنيف الرابعة ، وتشكل تحديا للمجتمع الدولي. وتطالب الحركة إسرائيل بالامتثال للقرار ٤٩٧ (١٩٨١) وبالانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وتعرب حركة عدم الانحياز عن أملها في أن تؤدي الجهود الحالية في نهاية المطاف إلى وضع حد لاحتلال جميع الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ — الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل – وأن تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس الشرقية، وكذلك إلى حل عادل لمسألة اللاجئين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وتأمل الحركة كذلك أن تسهم الجهود الدولية الأخيرة إسهاما فعالا في تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة في الشرق الأوسط، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وبموجب أحكام ومبادئ القانون الدولي.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجددا دعمها لعملية السلام في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. كما نرفض المحاولات الهادفة إلى تغيير ولاية عملية السلام وفرض تدابير واستراتيجيات أحادية الجانب ترمي إلى فرض إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، حلا فرديا غير قانوني.

إن حركة عدم الانحياز سوف تواصل دعمها وتسهم بكل الوسائل الممكنة في تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط على أساس جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمبادرة العربية للسلام وخارطة الطريق.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة لممثلة سلوفينيا.

السيدة ستيغليتش (سلوفينيا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحها ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أيسلندا، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا.

بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة. وأود كذلك أن أتقدم بالشكر للأمين العام بان كي – مون على ملاحظاته التي أدلى بها في وقت سابق اليوم ولوكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية وتقييمه الصريح للوضع.

إن الاتحاد الأوروبي يعرب عن تأييده التام لعملية أنابوليس وعن التزامه بدعم الطرفين في مفاوضاتهما بهدف تحقيق حل على أساس الدولتين. إن الحل العادل والدائم لجميع جوانب عملية السلام في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا من خلال المفاوضات. ورغم الصعوبات التي شهدتها العملية مؤخرا، يرحب الاتحاد الأوروبي بعزم الطرفين

على استئناف مفاوضاتهما ويتطلع إلى عقد اجتماع مبكر للأعضاء الأساسيين في المجموعة الرباعية.

ويساور الاتحاد الأوروبي بالغ القلق إزاء العنف الأخير في قطاع غزة وجنوب إسرائيل، لا سيما الخسائر في صفوف المدنيين. ويدين بأقوى العبارات الهجوم الإرهابي الذي وقع على المدرسة الدينية في القدس في ٦ آذار/مارس واستمرار الهجمات بالقذائف. وفي حين يعترف الاتحاد الأوروبي بحق إسرائيل المشروع في الدفاع عن النفس، فإنه يطالب بوضع حد لجميع أعمال العنف فورا.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى تحقيق نتائج عاجلة وملموسة على الأرض للمحافظة على المفاوضات. إن قيام الطرفين بإجراءات لتنفيذ التزاماتهما وفقا لخارطة الطريق أمر حاسم في المحافظة على الثقة ودعم الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، والمنطقة والمجتمع الدولي الأوسع.

ويساور الاتحاد الأوروبي بالغ القلق إزاء إعلان إسرائيل الأخير عن عزمها على توسيع مستوطنة جيفعات زئيف. إن الاتحاد الأوروبي يؤكد مجددا أن بناء المستوطنات في أي مكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، غير مشروع بموجب القانون الدولي. فإن الأنشطة الاستيطانية تقرر مسبقا نتيجة مفاوضات الحل النهائي وتهدد استمرار الحل القائم على أساس الدولتين المتفق عليه. ولذا يحث الاتحاد الأوروبي إسرائيل على اتخاذ إجراءات فورية، خاصة فيما يتعلق بالمستوطنات والمواقع الاستيطانية المتقدمة. ويطلب من السلطة الفلسطينية أن تبذل المزيد من الجهود لتنفيذ التزاماتها بخصوص الأمن، حيثما اقتضت الحاجة بالتعاون مع السلطات الإسرائيلية. وفي هذا الشأن، ما فتئ الاتحاد الأوروبي مستعدا لتعزيز بعثة الشرطة إلى الأراضي الفلسطينية التابعة له وتوسيعها كي تقوم بدعم تعزيز قوات الأمن الفلسطينية وإصلاحها.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن المواجهات العنيفة في قطاع غزة وحوله لها آثار أمنية خطيرة. ويساور الاتحاد الأوروبي بالغ القلق إزاء الوضع الإنساني الذي لا يمكن تحمله في قطاع غزة ويطالب بإعادة فتح جميع المعابر إلى غزة ومنها بصورة منضبطة ودائمة لأسباب إنسانية ولتدفق التجارة على السواء. وفي حين يعيد التأكيد في هذا الإطار على الاستنتاجات التي خلص إليها المجلس في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، يقدم دعمه التام للجهود المبذولة لتيسير التوصل إلى حل سياسي للأزمة الحالية. وينبغي لذلك الحل أن يوفر فترة دائمة من الهدوء. ويعيد الاتحاد الأوروبي التأكيد على استعداده لاستئناف مهمته للرصد في رفح، وفقا للاتفاق الخاص بالتنقل والعبور الذي تم التوصل إليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

ويذكر الاتحاد الأوروبي بالتزامه في المؤتمر الدولي للمانحين من أجل الدولة الفلسطينية في كانون الأول/ديسمبر الماضي المعقود في باريس لدعم الجهود لبناء دولة فلسطينية في المستقبل، بموجب خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن دعمه التام للمؤتمرين الدوليين المقبلين المزمع عقد أحدهما في بيت لحم بشأن الاستثمار والانتعاش الاقتصادي والثاني في برلين لدعم الشرطة المدنية الفلسطينية وسيادة القانون.

ويواصل الاتحاد الأوروبي تمسكه بدعمه القوي لحكومة لبنان ومؤسساته في تنفيذ مهماتها للمحافظة على استقرار لبنان وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن القلق إزاء الشلل السياسي الجاري في لبنان وتدهور الوضع الأمني.

ويؤكد الاتحاد الأوربي مجددا دعمه القوي للخطة التي اعتمدها بالإجماع وزراء الخارجية العرب سعيا للتوصل إلى حل سياسي للأزمة ويثني على الجهود المتواصلة التي يبذلها

الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى. ويحث جميع الأطراف في لبنان على المضي، كخطوة أولى، نحو عقد انتخابات رئاسية فورا. إن نجاح الخطة يتطلب أن تقوم جميع الأطراف بدور بناء. ويذكّر الاتحاد الأوروبي بأن الممثل السامي للاتحاد قد تولى تصدر الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي مع البلدان العربية في هذا الشأن.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة لممثل إسرائيل ليدلي ببيان آخر.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): بينما أشاطر الرأي الذي أعرب عنه بعض أعضاء المجلس فيما يتعلق بقيمة هذه المناقشات، أشعر، في نهاية هذه المناقشة، بأنني سأكون مقصرا إذا لم أعرب عن امتناننا لقتلة دمشق ولسفاح السودان – كلاهما منارة لحقوق الإنسان – للبيانين اللذين أدلى بهما خبيراهما عن الإرهاب والإبادة الجماعية. وكان ذلك بالفعل تنويرا لنا أن نستمع إلى محاضرة عن القتل المستهدف من بلد يخضع لتحقيق هذا المجلس فيما يتعلق باغتيال خصومه السياسيين في لبنان، وأن نسمع كذلك عن الإبادة الجماعية من وحوش دارفور. ولعل هذه الجلسة تكون قد أوفت ببعض أغراضها في النهاية.

وأما فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل كوبا، الذي فيما يبدو، تكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، فإنني أجده مستغربا ومقلقا، تماما كما فعلت في المرة الماضية. ففي حين أننا استمعنا هنا اليوم من عدد من ممثلي البلدان الأعضاء في تلك الحركة إدانة للإرهاب، وبخاصة للمجزرة التي وقعت في القدس في ٦ آذار/مارس، لم تكن هناك كلمة واحدة عن الإرهاب أو إدانة لتلك العملية الوحشية في البيان الذي أدلى به ممثل كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وبالتحديد لأننا نستمع إلى بيانات مختلفة تماما من البلدان المنتمية إلى الحركة، سواء على طاولة المجلس أو في القاعة، وبالتحديد بسبب احترامنا العميق لعدد كبير من أعضاء حركة عدم الانحياز، فإننا نتساءل فيما إذا كان ممثل كوبا قد تحدث باسم جزيرته. وإن لم يكن الأمر كذلك، فمن يمثل حقا؟ وأعتقد أن مجلس الأمن وحركة عدم الانحياز كليهما يستحقان الحصول على تفسير.

الرئيس (تكلم بالروسية): طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الإدلاء ببيان إضافي. والآن أعطيه الكلمة.

السيد جعفري (الجمهورية العربية السورية): شكرا السيد الرئيس، وأعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى. سأراعي الاختصار باعتبار أنني أطلت عليكم في بياني السابق.

ربما لو أن هذا المجلس كان قد ارتقى إلى مسؤولياته على مدى عقود من الزمن تشكل عمر الصراع العربي – الإسرائيلي، لما كنا قد وصلنا إلى مرحلة أن يطالب أحد الأعضاء بإلغاء هذا البند من جدول أعمال المجلس، أو أن يتململ البعض من سماع مندوب دولة، يقع جزء من أراضيها تحت الاحتلال منذ ١٩٦٧، وهو يطالب بإنهاء هذا الاحتلال.

إن بلادي دولة مؤسسة لهذه المنظمة الدولية. ونعتبر أنفسنا ضمن المنتصرين على النازية والفاشية. والشيء الذي يميزنا عن الإسرائيليين – طبعا هناك أشياء كثيرة تميزنا عنهم لحسن الحظ – ولكن الشيء الذي يميزنا عنهم في معرض حديثنا اليوم، هو أن عضوا دائما في مجلس الأمن لم يستخدم حق النقض، أو الفيتو، ٤٤ مرة لحماية تنصلنا من التزاماتنا بموجب القانون الدولي ومبادئ ومقاصد الميثاق. لكن هذه الدولة، التي أتحدث عنها، استخدمت حق النقض ٤٤ مرة لحماية تنصل إسرائيل من التزاماتها بموجب الميثاق والقانون الدولي. ولهذا السبب، فإن المندوب الإسرائيلي يسمح لنفسه أن ينتقد هذه الدولة أو تلك لأنه يعرف مسبقا أن هناك من

سيحميه في هذا المجلس، حتى لو وصل الأمر إلى استخدام ما يسمى بامتياز حق النقض.

وسألخص عقلية المندوب الإسرائيلي، السيد الرئيس، بمثل أستقيه من أحد الحمائم الإسرائيليين الداعين إلى السلام. يعلق هذا الداعية الإسرائيلي إلى السلام على تجاهل الإسرائيليين لحقوق الآخرين، من خلال سرد الرواية التالية، وجزء منها يتعلق ببلادكم، السيد الرئيس. تقول الرواية إنه خلال الحرب التي جرت بين روسيا القيصرية وتركيا العثمانية، استدعي مواطن روسي يدين بالديانة اليهودية إلى الجيش. وأُرسل إلى الجبهة التركية العثمانية، حيث كانت الحرب تدور آنذاك بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية. وعندما كان يستعد للالتحاق بالجبهة، قالت له أمه ما يلي: يا بني، كلما قتلت تركيا استرح لبضعة دقائق. فاستغرب الشاب هذا الكلام وقال لأمه: ولكن يا أماه، ماذا لو قتلني أحد الجنود الأتراك؟ فأجابته أمه قائلة: لعنة الله على هذا الجندي التركي يا بني، لماذا يقتلك؟ ماذا فعلت له كي يقتلك؟

هذه هي العقلية الإسرائيلية، عقلية تبيح لنفسها قتل الآخرين مدعية البراءة. وتبيح لنفسها اتهام الآخرين مدعية البراءة. لكننا في منطقتنا نعاني كلنا من احتلال إسرائيلي، ومن عدوان إسرائيلي، ومن همجية إسرائيلية، ومن تنصل إسرائيلي من استحقاقات السلام.

الرئيس (تكلم بالروسية): طلب ممثل السودان أن يدلي ببيان إضافي. والآن أعطيه الكلمة.

السيد محمد (السودان): لم نستغرب هجوم مندوب الكيان العنصري على بلادي وهروبه من القاعة. ولم نستغرب ادعاءاته الجوفاء وحديثه الذي يدل على إفلاسه المهني والأخلاقي. لم نستغرب إشارته إلى دارفور، والتي نعلم تماما دور الأيادي الصهيونية الحاقدة في إشعالها.

إن حديث ممثل الكيان الاستيطاني في فلسطين المحتلة هروب إلى الأمام، كما هو أيضا قفزة في الظلام. وهو بهذا يريد ستر عورة بلاده وجرائمها ضد الإنسانية وحملة الإبادة التي تشنها ضد الشعب الفلسطيني. لم نستغرب ذلك. فالكيان الصهيوني هو الذي أدى إلى إيذاء مصداقية الأمم المتحدة، التي عجزت عن إنهاء استعمار إسرائيل لفلسطين. وهذه هي المأساة.

وإزاء هذا الأمر، فإننا نثق بفضل صمود الشعب الفلسطيني وصمود القوى المحبة للسلام، نثق بأن استقلال فلسطين سوف يتحقق كما تحقق إنهاء الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. ونقول لممثل الكيان الصهيوني: قل ما تشاء، ولكن ورقة التوت التي تتستر بها لن تخفي جرائمك. ولن تفلت من العقاب.

الرئيس (تكلم بالروسية): طلب ممثل كوبا الكلمة للإدلاء ببيان إضافي. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد كنيونس سانشيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): لم يكن وفدي يعتزم قط أن يأخذ الكلمة للمرة الثانية في هذه المناقشة. إلا أنني أرى أن من الضروري ومن حسن التوقيت أن أرد على التعليقات الخادعة التي تقدم بها ممثل إسرائيل فيما يتصل بحركة عدم الانحياز وموقفها الثابت من قضية الشعب الفلسطيني الباسل والحالة في الشرق الأوسط.

أولا، أود أن أؤكد أن الوفد الكوبي يدلي ببيانه بصفته رئيسا لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز. ويمكنكم أن تتأكدوا، السيد الرئيس، أننا كنا سنضمن بياننا بصفتنا الوطنية عناصر أكبر بكثير.

وليست هذه هي أول مرة يدلي فيها ممثل إسرائيل ببيانات هجومية محرفة فيما يتعلق بموقف الحركة بشأن القضية المعروضة علينا اليوم. وأود أن أوضح لممثل إسرائيل أن البيان الذي أدلى به ممثل كوبا في القاعة منذ بضع دقائق يمثل رأي ١١٨ عضوا في الحركة.

إن إسرائيل تحاول مرة أخرى صرف الانتباه عن المسائل الهامة حقا، وحجب الحقائق المتعلقة بالأحداث اليومية التي تقع في الأراضي العربية المحتلة، وبخاصة الجرائم المرتكبة في الأرض الفلسطينية. إن التحريف والتلاعب لن يمنعا حركة عدم الانحياز من أن تعرب عن موقفها القائم على المبدأ بشأن الحالة في فلسطين والشرق الأوسط في كل المحافل الدولية ذات الصلة، بما فيها مجلس الأمن.

وستواصل حركة عدم الانحياز الإعراب عن معارضتها الحاسمة للاحتلال الإسرائيلي غير المشروع، وكذلك الإعراب عن تأييدها التام لإقامة دولة فلسطينية مستقلة على كامل الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل. وسنوالي الإعراب عن استنكارنا لعدم احترام السلطة القائمة بالاحتلال للقانون الدولي باعتبار ذلك العقبة الرئيسية التي تحول دون نجاح الجهود الرامية إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم.

وسنواصل المطالبة بانسحاب إسرائيل التام من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. ولن نلوذ بالصمت إزاء مسألة اعتداء إسرائيل الذي لا ينقطع على سيادة لبنان وسلامته الإقليمية، وانتهاكاتها الصارخة لهما. ونأمل أن تبدي حكومة إسرائيل، في وقت ما، التزامها السياسي الحقيقي بإحراز تقدم في عملية السلام، لا بالكلمات فقط وإنما بالأعمال الملموسة.

وستواصل حركة عدم الانحياز، كعهدها دائما، تأييدها القوي لعملية السلام في الشرق الأوسط على أساس القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

الرئيس (تكلم بالروسية): لم يعد هناك متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.